



يفتح الغياب الأميركي عن أجواء التحركات السياسية المرتبطة بالمسألة السورية، سواء الجارية برعاية روسية أو برعاية سعودية أو غيرهما، الباب أمام تباينات في تحليل الموقف الأميركي، وبالتالي في مدى واقعية هذه المجتمعات التي تشهد الغياب الأميركي ونجاحها، انطلاقاً من قناعة غالبية المفكرين والمحللين العرب باستحالة تطبيق أي اتفاق دولي، أو إقليمي في سوريا، من دون قبول ومبركة الأميركيين.

تحاول هذه المقالة المساهمة في تحديد أبعاد الموقف الأميركي، من دون المبالغة في ربطه بالوضع السوري، حيث يبقى الموقف الشعب السوري ورأيه الكلمة الفصل والجسم الحقيقة بشأن أي حل سياسي في بلده، كما تبقى استعادة نبض الشارع السوري وفعاليته الطريقة الوحيدة لتحقيق أهداف هذا الشعب وثورته.

ولتكن البداية بتفنيد المزاعم والأمال المغلوطة بعد الضربة الأميركية لمطار الشعيرات العسكري في سوريا، رداً على هجوم النظام بالغاز السام على مدينة خان شيخون منتصف العام الجاري، وهي الضربة التي اعتبرها بعضهم تعبيراً عن تغيير جذري في موقف إدارة الرئيس دونالد ترامب مقارنة ب موقف سابقه باراك أوباما، وهو ما عزّزته تصريحات وموافق أميركية لاحقة للضربة، سواء المعبرة عن نجاح الضربة في إخراج المطار عن الخدمة أو المعبرة عن نفاد الصبر الأميركي من بشار الأسد وإجرامه. لتنكشف الحقائق سريعاً بداية من خلال عودة المطار إلى الخدمة وللإجرام في غضون يومين فقط! الأمر الذي يعكس هامشية الضربة وحدوديتها، خصوصاً إذا ما أخذ في الاعتبار بطء النظام السوري وبيروقراطيته في التعامل مع التبعات الميدانية لأي خلل، طبيعياً كان أو مفتعل، حيث يحتاج تبديل مصباح ضوئي أكثر من أسبوعين في ظل نظام الأسد. كما طالعنا التقارير والأخبار المسربة من الإدارتين، الأميركية والروسية، عن شكلية الضربة وهزالتها بعد الكشف عن إلغاء طابعها المفاجئ، في إطلاع القيادة الروسية على جميع تفاصيلها قبل حدوثها بمدة كافية لاطلاع نظام الأسد عليها،

ولترتيب الأوضاع داخل المطار، ما يحد من حجم الخسائر، ومن تأثيراتها المستقبلية. وبالتالي، باتت للضربة اعتبارات أميركية منفصلة عن الموقف الأميركي تجاه سوريا، ما يعبر عن تماثل وتطابق في الأداء تجاه سوريا بين الإدارتين الأميركيتين، السابقة والحالية. وفي هذا رد على بعض الأوهام المعتبرة عن استقراء حدوث تدخلٍ الأميركي واضح وحاصل في المسألة السورية، ما يتبع المجال إلى الالتفات نحو المبالغين في قراءة التفويض الأميركي للروس بحل المسألة السورية. وهو تفويض قد يعتبره بعضهم بمثابة صك انتداب جديد، يعكس إعادة توزيع مناطق النفوذ والسيطرة بين الأقطاب الإمبريالية والاستعمارية، ما يقود إلى خلل في فهم التفاهمات والصراعات الدولية إجمالاً.

لا بد من تحديد حجم التفويض الأميركي وطبيعته بدقة، لفهم أسبابه ومعانيه. فمن ناحيةٍ، تزامن التفويض السياسي والترابع الأميركي سياسياً في سوريا مع الوجود العسكري الأميركي المباشر والعلني داخل سوريا، فضلاً عن دعم وسيطرة وتحكم الأميركي بالقوات الكردية المعروفة باسم قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ما يشير إلى حجم النفوذ والتحكم الأميركي المباشر في سوريا، والمدعوم بنفوذ وتحكم الأميركي غير مباشر، عبر ربط الأميركي لأهم القوى والجهات الإقليمية الفاعلة في سوريا، بدايةً بدول الخليج العربي، وليس انتهاءً بتركيا، أو حتى إيران اللتين تعيشان علاقة مع أميركا ملائمة بالتناقضات والتناحرات والتفاهمات. وبالطبع من دون تناسي التحكم الأميركي في ملفاتٍ عديدة مهمة للروس كذلك. كما لا بد من التمييز بين الاتفاques الدوليه العلنيه أو السريه من أجل توزيع موقع السيطره والنفوذ وتقاسمها والتوريض الأميركي للروس في الشأن السوري، حيث يغرس التفويض خارج سرب الخلافات الأميركيه الروسيه العديدة في القضايا الدوليه، ما يعبر عن استمرار الصراع والتناقض بينهما، كما يعبر عن عدم شمول التفويض عمليه توزيع السيطره وتقاسمها بين الإمبرياليتين، الأميركيه والروسيه.

وعليه، يمكن القول إن الأميركيان لم ينطلقوا، في تفويضهم الروس لحل المسألة السورية، من هامشية هذه المسألة، ومن عدم مبالغة بمسار الوضع السوري، أو جزء من اتفاق روسي الأميركي على مجمل القضايا الدولية، بل انطلاقاً من إدراك عجزهم الذاتي في التحكم بمجمل المسائل والقضايا الدولية، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية، والأميركية خصوصاً، ما دفع الولايات المتحدة إلى الحفاظ على أوراق قوة مباشرة وغير مباشرة في سوريا، من أجل الحد من قوة روسيا ونفوذها داخل سوريا التي قد تحول إلى قدرة وقوة إقليمية، بأقل التكاليف الممكنة، فضلاً عن الرغبة الأميركيه في استثمار الحاجة الروسيه لاسترجاع نفوذها في سوريا من أجل تحقيق مكاسب دوليه في بعض المسائل الدوليه، لا سيما في موضوع العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والمسألة الأوكرانيه.

إذا، ينطلق التراجع أو الابتعاد الأميركي عن المسار السياسي المعنى بالمسألة السورية من رغبة أميركية في إدارة مصادر قوتها ونفوذها نحو المناطق الأكثر أهميةً وتأثيراً على مصالح الولايات المتحدة، على الرغم من التأثيرات السورية على بعض المصالح الأميركيه الاستراتيجية، كأمن الابن الأميركي غير الشرعي واستقراره، أي الكيان الصهيوني، وتأثيرات المسألة السورية على مجمل منطقة الخليج العربي التي ما زالت الإدارات الأميركيه المتعددة تعبّر عن أهميتها وتأثيرها على مجمل المصالح الأميركيه، كما ترتبط المسألة السورية بمصالح قوى إقليمية حليفة تاريخياً للولايات المتحدة مثل تركيا، على الرغم من حجم التباعد والتناحر الحالي بينهما. وأخيراً ترغب الولايات المتحدة في استخدام الورقة السورية، لابتزاز الروس وبعض القوى الإقليمية بشأن باقي المسائل الدوليه الأكثر أهمية للسياسة الأميركيه.

لذا لا بد من الانطلاق، في فهم مجمل العلاقات الدوليه الراهنة، من إدراك حجم التناقضات والصراعات والخلافات الدوليه في الوقت الراهن، حيث تدور الخلافات الدوليه على حجم مصالح كل منها وطبيعتها، من دون أي اعتبار لمصالح شعوب العالم إجمالاً، والشعب السوري خصوصاً، الأمر الذي يجب إدراكه جيداً للانطلاق من هذا الواقع العالمي، ومن واقع الثورة السورية محلياً، من أجل بلورة حركة وطنية سورية، تلبي مطامح السوريين، وتحقق أهداف ثورتهم، بعيداً عن التعلق بالأوهام

الدولية، الأميركية وغيرها.

المصادر: